ووضعه في كتابه «في النحو العربي قواعد وتطبيق...» على هامش الأقسام الفرعيّة الثلاثة التي ارتضاها للفعل في فقرة رابعة تحت عنوان: 4 «أبنية أخرى» والحال أنّه أعلن في مستهل حديثه أن الفعل في العربية ثلاثة أقسام [1].

وقد نصر الكوفة على البصرة في الأبنية الدالة على الأمر حيث سوّى بين بناء «افعل» و«فعال» بناء على قول شيوخ الكوفيين أن «فعال» فعل حقيقي لا اسم فعل كما يزعم خصومهم. لكن أهمّ ما خالف به القدماء جميعا قوله إن كلّ الأقسام الفرعية التي اعتبرها بشكل أو بآخر من باب الفعل مبنية وأنّه لا يوجد إعراب البتة في الوحدات اللّغوية التي عدّها من الأفعال. وهذا يقتضي منه تقديم تفسير لتغير أواخر الفعل المضارع والمشتقّات القائمة مقام الفعل (اسم الفاعل). وقد أوجد التفسيرين في ضوء ما قيل في إحياء النحو. أما الفعل المضارع ففسّر أغلب تغيّر أواخره بدلالة ذلك على زمن الفعل [2].

وهو في ذلك يحاول تطبيق ما نادى به صاحب إحياء النحو من ضرورة اعتبار الحركات الإعرابية دوال على معان.

وأما اسم الفاعل العامل عمل الفعل فقد اعتبره مبنيا أيضا وفسّر تغير آخره بالجوار مقتفيا في ذلك أثر إحياء النحو أيضا: [3].

ويمكن مقارنة قوله هذا بما ورد في آخر إحياء النحو [4].

---

1 في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 21 و 23 و 24.

2 في النحو العربي نقد وتوجيه ص 134.

3 المرجع نفسه ص 139.

4 إحياء النحو ص 124.